المرصد الانتخابي الأردني
JORDAN ELECTION OBSERVER
تقرير إخباري تحليلي يُعنى بالانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، يصدر عن وحدة المتابعة الانتخابية، مركز الأردن الجديد للدراسات
A Regular Press Report Released by the Election Support Unit at Al Urdun Al Jadid Research Center
on the 2007 Parliamentary Elections

العدد: 12، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 — No: 12, November 12, 2007

الافتتاحيـــة

نتقدم ... نعم، لكن ليس بالسرعة الكافية!

* هاني الحوراني

ليس السؤال ما اذا كنا نتقدم أم نعود خطوات الى الوراء، وإنما السؤال هو ما اذا كنا نتقدم بالسرعة الكافية (والممكنة) أم لا؟!

هذا هو حال الأردن اليوم. وليست المشكلة أن هناك قوى متذمرة أو لا ترى سوى السلبيات، فهذا هو حال كل مجتمع، لكن المشكلة الحقيقية هي في الإبطاء المفتعل للتقدم بدعوى التدرج والحذر، وترك الأمور "للتطور الطبيعي" و"النضوج التاريخي" للمجتمع بقبول التغيير. فهذه الكلمات هي التعبير الموارب عن كبح التقدم وإعاقة التغيير. كان يقال قديماً أن "الكبير يلتهم الصغير"، أما في عالم اليوم فيقال أن "السريع يلتهم البطيئ". ولدينا في منطقتنا شواهد على "الكبير البطيء" الذي يتباهى بحجمه المترامي وعراقته التاريخية، ولدينا "الصغير السريع" الذي يدرك معطيات العصر وايقاعه، ويجاريه بسرعة تخطف الأنفاس. في الأردن لدينا أمثلة عديدة عن التردد في قبول الجديد، وتحويل الخيارات الجيدة والمتناسبة مع العصر الى صيغة مهلهلة عند التطبيق، وكأن المقصود هو ابتذالها، والوصول بها الى عكس الهدف الأصلي لها.

"الكوتا النسائية" مثال بارز على التردد في قبول الأفكار والخيارات الجديدة. فالحركة النسائية استغرقت نحو أربع سنوات لاستيعاب فكرة القبول بـ "كوتا" لها في البرلمان، وبالتحديد منذ عام 1993 وحتى 1997. وعندما حاولت اقناع الحكومة والبرلمان باعتماد مبدأ الكوتا كان الصد والرفض من جانب الحكومة، التي لم تتردد حينها في منع المنظمات النسائية حتى من استخدام مقراتها لنشاطات خاصة بدعم الكوتا، ووجهت لها رسائل تحذير رسمية بذلك. جاءت الفرصة الذهبية للحكومة، عندما طلب إليها عام 2001 إعداد قانون جديد للانتخاب، لكنها فوتتها عندما صاغت القانون المذكور، ولم تعتمد آلية لحفظ مقاعد خاصة لها بالمجلس النيابي.

وفي هذه الأثناء كانت المملكة المغربية قد حلّت مسألة تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان بتعديل قانون الانتخاب لكن الأردن انتظر إلى ما قبل انتخابات حزيران 2003، حين صدر ملحق خاص لقانون الانتخاب ينص على "الكوتا النسائية" بعدد لا يتجاوز الستة مقاعد.

بكلمات أخرى، فإن مبدأ القبول بكوتا المرأة في البرلمان تطلب عشر سنوات. لكن الأخطر من ذلك هو التردد في استكمال هذه الخطوة وتصحيح تطبيقها. فبعد اعتماد مبدأ الكوتا النسائية في قانون البلديات وتمثيلها بنسبة 20% من المقاعد على الأقل، كان الاجراء المنطقي استتباع ذلك بتعديل عدد مقاعد الكوتا في المجلس النيابي، بمضاعفتها الى (12) مقعد على الأقل، وتوفير آلية أكثر عدالة في احتساب الفائزات.

ربما أمكن فهم التردد في احداث تغيير جوهري في نظام الانتخاب، لكن غير المفهوم هو التردد في ادخال تحسينات على ذات النظام الانتخابي. فمضاعفة مقاعد كوتا المرأة وجعل آلية احتساب الفوز فيها أكثر ديمقراطية لا يتطلب سوى تعديل فقرة أو فقرتين في القانون، علماً بأنه قانون مؤقت، من صنع الحكومة، والحكومة قادرة على تعديله دون العودة الى البرلمان، طالما أنه انهى مدته.

وباختصار نحن نتقدم، لكن هناك من يعتقد أن عليه أن يكبح جماح التقدم، حتى ولو أدى ذلك إلى تعثرنا، وهناك من "يتفنن" في تحويل الخيارات التقدمية عند التنفيذ إلى مهزلة.

* مدير مركز الأردن الجديد للدراسات
والمنسق العام للتحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات
hhourani@ujrc-jordan.org

تحليل اخباري

الاختلال في تمثيل المحافظات في انتخابات المجلس الخامس عشر

على الرغم من أن المخيمات الفلسطينية في الأردن لم تعد تحتضن النسبة الأكبر من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في حربي 1948 و1967، حيث باتت نسبة القاطنين فيها لا تتعدى 17% من اجمالي اللاجئين في الأردن، إلا أن هذه المخيمات لا زالت هدفاً رئيسياً للمرشحين في الانتخابات النيابية المقبلة.

13 مخيم تتوزع على سبعة محافظات

ومن المعروف أنه توجد في الأردن عشرة مخيمات تعترف بها وكالة الإغاثة الدولية للاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تتوزع على ست محافظات هي: العاصمة (مخيمات الوحدات، الحسين، والطالبية)، والزرقاء (مخيمي حطين والزرقاء)، والبلقاء (مخيم البقعة)، وجرش (مخيمي جرش وسوف)، اربد (مخيمي اربد والحصن). لكن الحكومة الأردنية تعترف بثلاث مخيمات إضافية، هي: مخيم الأمير حسن (النصر) في عمان، مخيم مأدبا ومخيم السخنة (الزرقاء).

"مخيمات غير رسمية"!

والواقع أن هناك عدة تجمعات سكانية في عمان ومدن أخرى، أقام فيها لاجئون ونازحون منذ الخمسينات والستينات لا يطلق عليها رسمياً صفة المخيمات، لكن سكانها والمحيطين بهم تعارفوا على اعتبارها مخيمات للاجئين، منها مخيم الجوفة ومخيم النزهة ومخيم المحطة ومخيم أم تينة ومخيم محمد أمين في جبل النظيف، ولقد ألغيت عنها تسمية المخيم، ولكنها بقيت تتشابه بالظروف والأوضاع مع المخيمات المعترف بها، وما يزال بعض النشطاء من سكان المحطة وتجمع محمد أمين يطالبون الأونروا والحكومة الاعتراف بهم كسكان مخيمات. وينطبق هذا الحال على تجمع وقاص في الأغوار، والذي تقيم فيه الأنروا مدارس تابعة بها، ومراكز خدمية أخرى تعمل على رعاية النساء وتأهيل المعاقين، ورغم ذلك فإن وكالة الغوث لا تعترف بمخيم وقاص كمخيم لاجئين. وبطبيعة الحال فإن موضوع الاعتراف بالمخيمات له أهمية تتعلق بالرعاية وتقديم الخدمات والإغاثة وغيرها.

المخيمات كمستودع للأصوات!

ومهما تكن نتيجة هذا الجدل القانوني حول المخيمات الرسمية والمخيمات غير الرسمية، إلا أنه من المتفق عليه أنها جميعها تعاني من أوضاع صعبة، سواء على صعيد الخدمات أو الظروف الحياتية.

لكن هذا لم يمنع المرشحين، بما في ذلك التيارات السياسية، من التعامل مع المخيمات باعتبارها "مستودع أصوات" قابلة للتجيير السياسي أو الترحيل الى دوائر أخرى.

ويقول العارفون بأمور المخيمات أن جزءاً هاماً من الأصوات قد رُحل مبكراً الى دوائر أخرى من جانب بعض المرشحين إلى دوائر أخرى، هي أبعد ما تكون عن معاناة المخيمات ومحيطها الجغرافي. ويتناقل هؤلاء أن 1500 صوت تم "ترحيله" من مخيم الوحدات و 1000 صوت رحل أيضاً من مخيم البقعة ليعاد تسجيلها في الدائرة الثالثة.

ويرى متابع آخر أن أصوات المخيمات موزعة ما بين التأييد العاطفي لحماس، القابل للتجيير لصالح مرشحي جبهة العمل الإسلامي، وما بين شراة الأصوات من المرشحين الذين قاموا بنقل أصوات المخيمات الى دوائرهم.

واذا ما صح ذلك، فإنه يظهر مدى غياب هموم المخيم نفسه عن برامج وشعارات المرشحين، وكذلك يأس أبناء المخيمات من وضع معاناتهم على جدول أعمال المرشحين وشعاراتهم.

تراجع عدد سكان المخيمات ... لماذا ؟!

وتعلل دراسة لمركز الأردن الجديد للدراسات تراجع نسبة سكان المخيمات الفلسطينية إلى اجمالي اللاجئين الى عوامل عدة أبرزها:

- أن مجموع مساحات الأراضي التي تقوم عليها المخيمات المعترف بها لم يتجاوز 5691 دونماً، ولم يتم توسيعها منذ نشأة المخيمات في الخمسينات والستينات.
- ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بين اللاجئين، واستمرار منع الأبنية الطابقية (متعددة الطوابق) مما أدى الى ازدياد حدة مشكلات السكن، واضطرار اللاجئين للبحث عن مساكن ملائمة لهم خارج المخيمات.
- كذلك توسعت المخيمات عملياً، من خلال تملك اللاجئين لأراضٍ ومساكن مجاورة للمخيمات، وبما أن المخيم المعترف به يقع في حدود الأراضي المخصصة لهم عند التأسيس، فإن الذين سكنوا بجوار المخيمات يُحسبون من ضمن السكان خارج المخيمات، رغم أنهم يشكلون امتداداً طبيعياً للمخيم ويعانون من ظروف سكن المخيم ذاتها.

- أوقفت الأنروا عملية الاعتراف بالمخيمات التي أقيمت بعد عام 1952، ولم تعترف الا بمخيم الوحدات لكونه بديلاً للوحدات السكنية التي أقامتها الأنروا لإسكان اللاجئين فيها في جبل النظيف بالقرب من الوحدات، ولم تعترف بمخيم مأدبا الذي أقيم عام 1956 حتى الآن، رغم أنها ساعدت اللاجئين في اقامة مساكنهم فيه. وبعد نكسة حزيران 1967م اعترفت الأنروا بالمخيمات الجديدة التي أقيمت للاجئين والنازحين الذين نزحوا عام 1967.

- هذا، ولا يمكن التعرف على حدود مخيمات مثل مخيم الوحدات ومخيم البقعة ومخيم حطين ومخيم مأدبا وغيرها، الا اذا كان الباحث عن حدود المخيم هو من موظفي الأنروا او ادائرة الشؤون الفلسطينية، حيث أصبحت حدود المخيمات الفعلية غير معروفة حتى لسكان المخيمات بسبب اندماجها بالأحياء والمناطق المجاورة.

المخيمات والدوائر الانتخابية

وبالعودة الى التقسيمات الادارية المعتمدة في نظام الانتخابات يلاحظ أن المخيمات قد أدمجت في دوائر أكبر، موزعة بين ست محافظات. علماً بأن قانون الانتخاب لعام 1986 كان قد خصص دوائر انتخابية خاصة للمخيمات في حينه، لكن منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في حالة نزاع مع الحكومة الأردنية حول حق التمثيل الفلسطيني أثارت زوبعة من الاعتراضات، واعتبرت ذلك خروجاً على مقررات قمة الرباط لعام 1974 التي كرست م.ت.ف ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ولاحقاً لهذه التطورات، وعلى اثر قرار القمة العربية في الجزائر عام 1988، الذي أعاد التأكيد على وحدانية التمثيل الفلسطيني في م.ت.ف، أخذ المغفور له الملك الحسين بن طلال قراره بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية المحتلة، وتلى ذلك تعديل قانون الانتخاب وبموجبه ألغيت الدوائر الخاصة بالمخيمات.

وبالعودة إلى جدول الدوائر الانتخابية والمخصصة لكل منها في مجلس النواب الملحق بمشروع قانون الانتخاب لعام 1986 فقد منحت المخيمات تسعة مقاعد نيابية من أصل 75 مقعد، أو 12%، وقد توزعت هذه المقاعد على النحو التالي: 3 مقاعد لمخيمات محافظة العاصمة، 3 مقاعد لمخيمات محافظة اربد، مقعد واحد لمخيمات البلقاء، مقعدين لمخيمات محافظة الزرقاء (انظر الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

توزيع مقاعد مجلس النواب لدوائر الضفة الشرقية حسب مشروع قانون الانتخاب لسنة 1986

المحافظة	عدد المقاعد الإجمالي	عدد مقاعد المسلمين	عدد مقاعد المسيحيين	عدد مقاعد الأقليات	عدد مقاعد المخيمات
العاصمة (عمان)	18	11	2	2	3
محافظة اربد	20	15	2	-	1
محافظة البلقاء	8	5	2	-	1
محافظة الكرك	8	6	2	-	-
محافظة معان	4	4	-	-	-
محافظة الزرقاء	6	2	1	1	2
محافظة المفرق	2	2	-	-	-
محافظة الطفيلة	3	3	-	-	-
البادية	6	6	-	-	-
المجموع	**75**	**54**	**9**	**3**	**9**

المصدر: مشتق من جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها في مجلس النواب "الملحق بمشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 1986"

نواب فازوا بدعم المخيمات في المجالس الثلاث الأخيرة:

وعلى كل حال فقد افرزت انتخابات المجالس النيابية السابقة عدداً من النواب الذين اعتمدوا اساساً على أصوات المخيمات الفلسطينية ومحيطها، منهم **من نواب المجلس الثاني عشر**:

النائب عبد المنعم أبو زنط (عمان الثانية)، وبدعم من ناخبين في مخيم الوحدات، صالح أحمد شعواطة (اربد) بدعم من ناخبي مخيم اربد ومخيم الحصن، ابراهيم شحدة حمدان (البلقاء/ الرابعة) وكان رئيساً لنادي البقعة، **ومن نواب المجلس الثاني عشر**: حمادة فراعنة (عمان الثانية) بدعم من الناخبين في مخيم الحسين ومحيطه، الشيخ محمد رأفت (البلقاء الرابعة) وهو من سكان مخيم البقعة، رياض عثمان (جرش الأولى) وهو من مخيم جرش، محمد الكوز (عمان الثانية)، وفاز بدعم من مخيم الوحدات ومحيطه. **أما المجلس النيابي الرابع عشر فقد عززت أصوات المخيمات فوز نواب فيه، منهم:**

النائب محمد الكوز الذي فاز للمرة الثانية بمقعد عمان الثانية بدعم أصوات مخيم الوحدات ومحيطه، النائب ابراهيم سليمان المشوخي (الزرقاء الأولى) ودعمته أصوات مخيم شنلر والزرقاء، النائب السابق علي أبو السكر (الزرقاء الثانية) وفاز بدعم مؤيدي الحركة الإسلامية والمخيمات، محمد خليل عقل (البلقاء الرابعة) فاز أيضاً بدعم قوى من مخيم البقعة، سليمان عواد أبو غيث (مأدبا الأولى) ودعمته أصوات مخيم مأدبا، حياة حسين المسيمي (الزرقاء الأولى) وهي من مواليد مخيم بلاطة/ نابلس وفازت بمقعدها عن الزرقاء بدعم من المخيم ومؤيدي الحركة الإسلامية.

صدر حديثاً

صدور الطبعة العربية من تقرير

تقييم الاطار الانتخابي - المملكة الاردنية الهاشمية

أصدر مركز الاردن الجديد وشبكة تقرير الديمقراطية الدولي (DRI) الطبعة العربية للتقرير التقييمي عن الاطار الانتخابي في المملكة الاردنية الهاشمية الذي أعده كل من ريتشارد تشامبرز (من بريطانيا) وميكالا كوفنير (من المانيا الاتحادية) وهاني الحوراني وحسين أبو رمان من الأردن.

يقع التقرير في 108 صفحة من القطع الكبير ويحتوي على ثلاثة أقسام رئيسية. يتناول الأول منها: "الانتخابات والديمقراطية في الاردن"، حيث يتصدى للمضمون السياسي للانتخابات ونظام الحكم والأحزاب السياسية، الممثلون السياسيون الآخرون، انتخابات 2003 النيابية، والاجماع على الاصلاح. ويتضمن القسم الثاني تحليلاً للاطار القانوني والاداري للانتخابات في الاردن من حيث القاعدة الدستورية والقانونية للانتخابات النيابية، قانون الانتخاب المؤقت، المعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان، الانتخابات والنظام الانتخابي لمجلس النواب، ادارة الانتخابات بما في ذلك دور السلطات القضائية، حق الاقتراع وتسجيل الناخبين، حق الترشيح والشكاوي والاعتراضات، جرائم الانتخاب، ضمانات شفافية العملية الانتخابية، مراقبة العملية الانتخابية، الاعلام والانتخابات، واجراءات يوم الانتخابات بما في ذلك اجراءات الاقتراع وفرز الاصوات وترشيح النساء. أما القسم الثالث والأخير فيتناول الاطار القانوني للانتخابات البلدية. هذا، وقد اختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لتطوير الاطار القانوني للانتخابات في الاردن. وتضمن أيضاً عدة ملاحق تعرف بالاحزاب السياسية الأردنية وتلخص نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003. يعد التقرير مصدراً فريداً بالمعلومات والتحليلات ومرجعاً لكل الاطراف المعنية بالعملية الانتخابية، ويذكر أن النسخة الانجليزية من التقرير قد صدرت قبل عدة أسابيع. وأثارت اهتماماً واسعاً في حينها باعتبارها الوثيقة التحليلية الأشمل عن النظام الانتخابي الأردني.

تقييم الإطار الإنتخابي - المملكة الاردنية الهاشمية

يطلب هذا الكتاب من:

مركز الأردن الجديد للدراسات

شارع مكة، عمارة رقم(39) ، عمان- الأردن

هاتف: 4 /5533112، فاكس: 5533118